الفصل الحادي عشر

تجربتي

لأنني مؤمن بالمقولة الشهيرة للمبدعة الصماء " هيلين كيلر" :(الحياة إما أن تكون مغامرة جريئة أو لا شيء) ، فإنني أستند في حياتي على هذه المقولة كمنهج أتبعه في كافة أعمالي .

ولقد اقتحمت عالم الإعاقة بهذا الفكر المغامر حتى حققت فيه من النجاح والإبداع ما لم يحققه أحد من قبل ، بل وأرسيت الدعائم الأساسية لمسرح ذوي الاحتياجات الخاصة السمعية بشهادة كبار المسئولين بوزارة التربية والتعليم وكبار الفنانين والإعلاميين والمسئولين عن الإعاقة.

فقد استطعت أن أخترق عالم الصم الساكن وأتعايش مع معاناة هؤلاء الأطفال من خلال عملي كمدرس ومشرف للنشاط المسرحي بإحدى مدارس الأمل للصم ، وشعرت من خلال عملي المباشر مع هؤلاء الأطفال بمدى الألم ومدى الإحباط الذي يشعرون به عندما تتعثر بهم السبل في التواصل مع أقرانهم الأسوياء فلا يستطيعون أن يعبروا عما يشعرون به من مشاعر وأحاسيس أو رغبات ، فشعرت منذ بداية دخولي إلى عالم الصم أنه من الواجب علي كإنسان قبل أن أكون معلم أن أساعد هؤلاء الأطفال الصم في إيجاد لغة بديلة تحقق التواصل مع الأسوياء وحاولت قدر استطاعتي توظيف فن التعبير الحركي لكسر حاجز اللغة الذي يحول بين تفاهم الأسوياء والصم وبعد محاولات مضنية وتجربة شاقة على مدار خمسة أعوام متتالية استطعت أن أحقق هدفي الإنساني وتمكنت من تكوين مجموعة (تجريبية) من الأطفال الصم المبدعين في مجال الرقص

المسرحي ، هذا المجال الذي يعتمد في الأساس على توافق تام ما بين الحركة والموسيقى المصاحبة للحركة واتحاد زمن الحركة والزمن الموسيقي . الأمر وإن بدا مستحيلاً إلا أن هذا ما حققته ، والمدهش أن هذا النجاح تم برغم انعدام المساعدات وبالرغم من كافة الصعوبات المادية والفنية والمعنوية فأنا وقتها لم أكن ذاك المخرج المحترف الذي يمتلك فريق عمل من المساعدين ، بل كنت مجرد مخرج هاوي "مجرب" يتمتع برؤية مستقبلية وإنسانية لهؤلاء الأطفال الصم وكنت أقوم بجميع الأعمال بمفردي فأنا من يختار موسيقى العرض والملابس والديكور وأقوم بتصميم الحركات الراقصة التي تتناسب وقدرات هؤلاء الأطفال ثم أقوم بعد ذلك كله بتدريب الأطفال الصم على الحركات الراقصة التي قمت بتصميمها . حقاً إنه أمر شاق للغاية لكنه في منتهى الروعة والجمال وخاصة بعد النجاح الرائع التي حققته تلك التجربة الفريدة والرائدة بشهادة كبار الفنانين والإعلاميين والمسئولين عن الإعاقة.

أما عن تلك العقبات والتحديات التي واجهتني أنا وهؤلاء الأطفال فمنها:

- عدم وجود مسرح للعرض عليه وإجراء البروفات بل كنا نقوم بإجراء البروفات في حديقة المدرسة وتحت الشمس الحارقة.
- معارضة بعض أولياء الأمور لممارسة أطفالهم للنشاط المسرحي إذ أنهم لازالوا ينظرون له على أنه مرادف للخلاعة.
- معارضة بعض المعلمين للنشاط المسرحي إذ أنهم وللأسف الشديد يعتقدون خطأ بأنه مضيعة للوقت وأنه يقلل التحصيل الدراسي للتلاميذ.
- انعدام الدعم المالي اللازم لتوفير الأساسيات لأي فرقة تجريبية (ملابس – موسيقى – ديكور – مكياج – انتقالات) وبالرغم من كل العقبات سالفة

الذكر إلا أنني استطعت تكملة مشوار الإبداع والنجاح في صحراء التخلف والفقر الشديدين ، إيماناً بأن الأحلام النبيلة تتحقق في الختام .

والمدهش في نتائج امتحانات نهاية العام أن الطلاب الأوائل على المدرسة كانوا من بين أعضاء الفريق المسرحي . وهذا ينفي الاعتقاد الخاطئ بأن النشاط المسرحي ضد التحصيل الدراسي أو يقلله بل الواقع أنه يدعمه ويقويه إذ تعمل ممارسة النشاط المسرحي على تقليل الانفعالات الزائدة لدى الأطفال الصم بل وتساهم في تحقيق السواء النفسي . وجدير بالذكر أن هذه الفرقة التجريبية من الأطفال الصم المبدعين أصبحت حديث مختلف وسائل الإعلام المرئية والمقروءة ، إلا أنني أرى وبكل الصدق أن هذه التجربة لم تأخذ قدرها من المسئولين عن الإعاقة إذ أن تجربة فريدة وناجحة مثل هذه التجربة ستعمل على إنتاج العديد من المبدعين الصم وتحقق دمجهم داخل المجتمع ، ببساطة ستغير خارطة تعليم ودمج الأطفال الصم ليس في البلاد العربية وحدها بل في العالم بأسره . وهل سمعتم من ذي قبل عن مثل هذه التجربة في أي دولة من دول العالم المتقدمة ، لذا فإنني وبعد أن قدر لي أن أكون مبتكر هذا المجال الإبداعي المغاير أدعو كل المبدعين الشباب في كل البلاد العربية سواء خريجي أكاديميات الفنون أو الموهوبين داخل مدارس التربية الخاصة أو مشرفي المسرح بالجمعيات والمراكز الأهلية باعتماد هذا الاتجاه الجديد والعمل في هذا الحقل الإنساني والإبداعي المغاير ، وتكوين وتدريب فرق مختلفة الأعمار والجنس والدين واللون من ذوي الاحتياجات الخاصة السمعية على أن يعتمد المبدع على لغة التعبير الحركي كبديل للغة الإشارة الخاصة بفئة الصم المتعارف عليها من أجل كسر حاجز اللغة الذي يحول بين تفاهم الأسوياء لعالم الصم الذي يعتمد على لغة الإشارة . على أن يتسلحوا بسلاح الصبر والإرادة

الصلبة ولا يلتفتون خلال مشوارهم الإبداعي لصغائر الأمور من المعوقات والانتقادات التي تحول بينهم وبين تكملة مشوارهم الإنساني وإن عظمت .

فأنا على سبيل المثال بعد النجاح الذي حققته في هذا المجال قررت أن أضع له منهجاً وأقدمه للمسئولين عن الإعاقة حتى يتم الاطلاع عليه وبحث كيفية الاستفادة منه على أرض الواقع بما يعود بالنفع والخير لهؤلاء الأطفال المبدعين من متحدي الإعاقة . وبعد أن حملت دراستي وتجربتي واتجهت بها إلى جهات عدة وتقابلت مع الكثير من كبار المسئولين وكل مسئول يبدي إعجابه الرائع بدراستي وتجربتي لكنه يعتذر في نهاية الأمر عن المشاركة أو المساعدة في تجلي هذا الفكر على أرض الواقع نظراً لأن مؤسسته ليست جهة اختصاص (بالرغم من أن كل الجهات التي ذهبت إليها هي جهات لها علاقة بالإعاقة بشكل ما من الأشكال) إلى أن انفعلت من رد أحد المسئولين وهو مدير كبرى الجمعيات المسئولة عن الإعاقة ، وصرخت قائلاً: (كأني أحدثك عن حفر نفق أو إنشاء كوبري حتى تخبرني بأنك لست جهة تخصص) ، إنني أقدم لك دراسة شاملة تهتم بحاضر ومستقبل هؤلاء الأطفال المنتهكة حقوقهم من مختلف النواحي التي تعاني من التخلف أو القصور كالنواحي التعليمية والثقافية والإعلامية والاجتماعية والفنية.

وبالرغم من انفعالي وصراخي شعرت بأن الحديث لن يجدي معه نفعاً فلملمت دراستي وأوراقي وحملتها وانصرفت وأنا في منتهى الإحباط من تلك المؤسسات المعاقة التي تقف مكتوفة الأيدي عاجزة عن مساعدة هؤلاء الأطفال إلا بالكلمات الرنانة والوعود البراقة بمستقبل رائع للملايين من ذوي الاحتياجات الخاصة في حين أن هؤلاء الأطفال لا يسمعون ، فلا هم يجنون حصاد تلك الوعود

ولا هم حتى يستطيعون سماعها ، وتساءلت في نفسي وأنا أسير في منتهى الإحباط حاملاً أوراقي وتجربتي. إلى أين أذهب ؟ ... ومن هي تلك الجهة المختصة أو المسئولة التي تهتم بشئون ذوي الاحتياجات الخاصة واكتشفت في تلك اللحظة أن ذوى الاحتياجات من مختلف الإعاقات يمثلون ١٠٪ من المجتمع المصري ، وبالرغم من تعدادهم الرهيب والذي يفوق تعداد دول مجاورة إلا أنهم جميعاً وبهذا التعداد المفزع على هامش جدول أعمال كافة الوزارات والهيئات والمجالس القومية ... في حين أنني أرى أن من حقهم إقامة وزارة جديدة خاصة بالإعاقة تسمى وزارة متحدي الإعاقة أو على الأقل مجلس قومي لمتحدي الإعاقة أسوة بالمركز القومي للمرأة أو المركز القومى لثقافة الطفل .

فكافة الوزارات والهيئات والمجالس القومية تقدم مشكورة الاهتمام لهؤلاء المعاقين والرعاية بالقدر الذي تستطيعه إلا أن هذه الجهات عفواً ليست متخصصة في الإعاقة أو على دراية تامة باحتياجات هذه الفئات الخاصة ولا تعطي هؤلاء المعاقين حقوقهم التي ينشدونها ويصارعون من أجل الحصول عليها . كما أن تلك الوزارات لا تملك إدارات خاصة تتولى شئون المعاقين والتعامل معهم عدا وزارة التربية والتعليم. لذا فإنني أطالب باسم الملايين من ذوي الاحتياجات الخاصة بإقامة مجلس قومي لمتحدي الإعاقة على أن يتولى إدارة هذا المجلس مجموعة من المسئولين المتخصصين والذين لهم خبرة حقيقية بعالم الإعاقة ويكون لهم الحق في الاتصال بمختلف الوزارات والهيئات والتنسيق مع المجالس والمراكز القومية الأخرى لصالح الاهتمام ورعاية هذه الفئات الخاصة من مختلف الإعاقات.

فالواقع الذي نعيشه والمأساة التي يعيشها ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم تفرض علينا إنشاء هذا المركز القومي لتحدي الإعاقة . إذ أن هذا المركز القومي سيوحد الجهود والأفكار ولسوف يعمل من خلال برنامج محدد يتم من خلال التنسيق مع مختلف الوزارات والهيئات مع المعاقين على أسس إنسانية وعلمية وحضارية صحيحة من أجل حرية إخواننا وأطفالنا ذوي الاحتياجات الخاصة حتى نمنحهم الحرية والأمل والحياة الكريمة . إذا أردنا حقاً الحرص على ما تبقى بداخلنا من إنسانية.

ما ينبغي أن يكون عليه دور المركز القومي لمتحدي الإعاقة

يقوم هذا المركز بالتنسيق مع مختلف الوزارات والمنظمات الدولية والهيئات المختلفة لتوفير المزيد من الاهتمام والرعاية وحماية متحدي الإعاقة، ومن بين الأمور التي يجب أن يتبناها المركز القومي لمتحدي الإعاقة.

١- تنفيذ كافة التوصيات التي جاءت في الوثائق الدولية لحقوق الطفل المعاق وتفعيلها على أرض الواقع ومراقبة تنفيذها بحيث لا تصبح فقط حبراً على ورق.

٢- التأكيد على حق المرأة المعاقة في الحياة والتعلم والعمل والزواج وتكوين أسرة إذا استطاعت ذلك.

٣- عدم استغلال الفتاة المعاقة في التسول أو في أي أعمال منافية للقانون والآداب.

٤- نشر الوعي الثقافي والحضاري حول المفهوم الحضاري للإعاقة.

٥- تصحيح المفهوم الخاطئ عن المعاق.

٦- توضيح حقوق المعاق في مختلف الأديان السماوية.

٧- إبراز دور الدولة والمجتمع نحو المعاق.

٨- إبراز دور المعاق في المجتمع.

٩- العمل على إصدار صحف ومجلات وكتب تهتم بقضايا المعاقين وتسهم في مجال التوعية والعمل على دمجهم في المجتمع.

١٠- بث قناة متخصصة للإعاقة تكون تابعة للمركز القومي لتحدي الإعاقة يشرف عليها ويحدد المواد الإعلامية التي تبث منها ، على أن يكون بها أقسام خاصة لمختلف الإعاقات (ذهني – صم – مكفوفين – حركي ... الخ)

١١- تشجيع قيام مراكز البحوث والدراسات في مجال الإعاقة لمعرفة أسبابها وطرق الوقاية منها والتطورات الحديثة في مجال العلاج والتأهيل الطبي والاجتماعي والمهني والأكاديمي والهندسة التأهيلية وكافة المجالات التي تخص الإعاقة.

١٢- تبادل الخبرات والزيارات في مجال التدريب والتأهيل مع المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية التي تعمل في مجال الإعاقة.

١٣- تمثيل المعاقين في المجالس التشريعية القومية للإسهام والمشاركة في وضع التشريعات التي تخصهم.

١٤- تأكيد حقوق المعاقين السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية.

١٥- تعديل المناهج وتطويرها والاهتمام بشكل الكتاب المدرسي وتقريبه إلى هيئة المجلة بحيث يجذب الطفل المعاق وخاصة الطفل الأصم.

١٦- تأهيل المعاقين مهنياً وفقاً لمؤهلاتهم العلمية والفنية ونوع ودرجة الإعاقة.

١٧- طرح القضايا الهامة للمعاقين والعمل على حلها.

١٨- الحث على عدم التعرض لشخصية المعاق بالسخرية أو التنابز بالألقاب أو الألفاظ.

١٩- حماية المعاق من أي استغلال أو معاملة سيئة ذات طبيعة مهينة.

٢٠- تنمية قدرات المعاق بشتى الوسائل الممكنة.

٢١- توفير المعينات الفنية التي تساعده في ممارسة حياته الطبيعية.

٢٢- توجيه أسرة المعاق لمعاملته بطريقة مساوية لإخوته مع توفير العناية والرعاية اللازمة لحالته.

٢٣- مخالطته لأسرته في المأكل والمشرب والعمل على دمجه في الأسرة ومن ثم في المجتمع.

٢٤- إزالة المعوقات التي تحول دون تمتع المعاق بخدمات المرافق العامة.

٢٥- إنشاء مباني تعليمية تلائم أوضاع المعاقين مع مراعاة عدم ارتفاعها.

٢٦- تشجيع المعاقين في مجال التعليم العالي والدراسات العليا وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم.

٢٧- تنظيم دورات محو الأمية للمعاقين وأسرهم الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالمؤسسات التعليمية.

٢٨- إنشاء الاتحادات وإقامة المعارض والمهرجانات والندوات والمحاضرات وورش العمل وحلقات البحث التي تعكس أنشطتهم وتهتم بأمورهم.

٢٩- تكريم المعاقين المبدعين والمتفوقين في المجالات المختلفة تشجيعاً لهم وتحفيزاً لغيرهم للاقتداء بهم.

٣٠- إطلاق المهرجان العربي الدولي لمسرح الصم والبكم.

٣١- تكريم المبدعين والمهتمين بشئون المعاقين والشخصيات القومية التي لعبت دوراً بارزاً في رعايتهم وتأهيلهم.

٣٢- مساواة المعاقين مع أقرانهم الأسوياء في الحقوق والواجبات (حسب قدراتهم) وعدم التفرقة بينهم لأى سبب.

٣٣- وضع الامتيازات والاعفاءات للمعاقين ومؤسساتهم المختلفة في مجال النقل العام والتعليم والصحة والسكن وفقاً لشروط محددة.

٣٤- جعل وسائل النقل العامة بأسعار خاصة للمعاقين ومعلميهم.

٣٥- تقديم إعانة مالية للمعاق الذي لم يتمكن من إيجاد عمل مناسب له.

٣٦- إعفاء المعاق من الرسوم المقررة للدخول إلى الأماكن الترفيهية والترويحية والمسارح والحدائق العامة والنوادي.

٣٧- التأكيد على أن كل مسئولي الإعاقات بالمجالس القومية والهيئات المختلفة لا بد وأن يكونوا من ذوي الخبرة بعالم الإعاقة.

٣٨- العمل على فتح فروع جديدة للمجلس القومي لتحدي الإعاقة في كافة المحافظات لفتح قنوات اتصال بين المجلس وذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم والمؤسسات ذات الصلة في مختلف أرجاء البلاد.

الإعلان العالمي الخاص بحقوق المعاقين

صدر رسمياً بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٤٤٧ (د-٣) المؤرخ في ١٩٧٥/١٢/٩ ، وقد صدر رسمياً هذا الإعلان بشأن حقوق المعاقين وتدعو إلى العمل به على الصعيدين القومي والدولي ، كما يصبح هذا الإعلان أساساً مشتركاً لحماية هذه الحقوق ومرجعاً موحداً لذلك.

١) يقصد بكلمة "معاق" أي شخص عاجز عن أن يؤمِّن بنفسه وبصورة كلية أو جزئية ضرورات حياته الفردية أو الاجتماعية العادية بسبب قصور خلقي أو غير خلقي في قدراته الجسمية أو الحسية أو العقلية.

٢) يتمتع المعاق بجميع الحقوق الواردة في هذا الإعلان ويعترف بهذه الحقوق لجميع المعاقين دون أي استثناء وبلا تفرقة أو تمييز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي وغير السياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو المولد أو الثروة أو بسبب وضع آخر.

٣) للمعاق حق أصيل في أن تحترم كرامته الإنسانية وله أي كان منشأة وخطورة أوجه التعويض والقصور التي يعاني منها نفس الحقوق الأساسية التي تكون لمواطنيه الذين هم في نفس سنه ، الأمر الذي يعني أولاً وقبل كل شيء أن له الحق في التمتع بحياة لائقة تكون طبيعية وعادية قدر المستطاع.

٤) للمعاق نفس الحقوق المدنية والسياسية التي يتمتع بها غيره من البشر.

٥) للمعاق الحق في التدابير التي تهدف تمكينه من بلوغ أكبر قدر ممكن من الاستقلال الذاتي.

٦) للمعاق الحق في العلاج الطبي والنفسي والوظيفي بما في ذلك الأعضاء الصناعية وأجهزة التقويم وفي التأهيل الطبي والاجتماعي وفي التعليم وفي التدريب المهني وفي ذلك المساعدة والمشورة وفي خدمات التوظيف وغيرها من الخدمات التي تمكنه من إنماء قدراته إلى أقصى الحدود وتعجل بعملية إدماجه وإعادة إدماجه في المجتمع.

٧) للمعاق الحق في الأمن الاقتصادي والاجتماعي وفي مستوى معيشة لائق وله الحق حسب قدراته في الحصول على عمل والاحتفاظ به وله مهنة مفيدة مربحة ومجزية وفي الانتماء إلى نقابات العمال.

٨) للمعاق الحق في أن تؤخذ حاجته الخاصة بعين الاعتبار في كافة مراحل التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

٩) للمعاق الحق في الإقامة مع أسرته ذاتها أو مع أسرة بديلة وفي المشاركة في جميع الأنشطة الاجتماعية أو الإبداعية أو الترفيهية ولا يجوز إخضاع أي معوق فيما يتعلق بالإقامة لمعاملة متميزة غير تلك التي تقتضيها حالته أو يقتضيها التحسن المرجو، ويجب أن تكون بيئة هذه المؤسسة وظروف الحياة فيها أقرب ما يستطاع من بيئة وظروف الحياة العادية للأشخاص الذين هم في سنه.

١٠) يجب أن يحمي المعاق من أي استغلال ومن أية أنظمة أو معاملة ذات طبيعة تميزية أو متعسفة أو حاطة للكرامة.

١١) يجب أن يمكن المعاق من الاستعانة بمساعدة قانونية من ذوي الاختصاص حين يتبين أن مثل هذه المساعدة لا غنى عنها لحماية شخصه

أو حالـــه وإذا أقيمـــت ضـــد المعـــاق دعـــوة قضـــائية وجـــب أن تراعـــى في الإجراءات القانونية المطلقة حالته البدنية أو العقلية مراعاة كاملة.

١٢) من المعتمد استشارة منظمات المعاقين في الأمور المتعلقة بحقوقهم.

يتوجـه توجيـه إعـلام المعـاق وأسـرته ومجتمعـه المحلـي بكـل الوسـائل الإعلاميـة المناسبة إعلاماً كاملاً بالحقوق التي يتضمنها هذا الإعلان.